

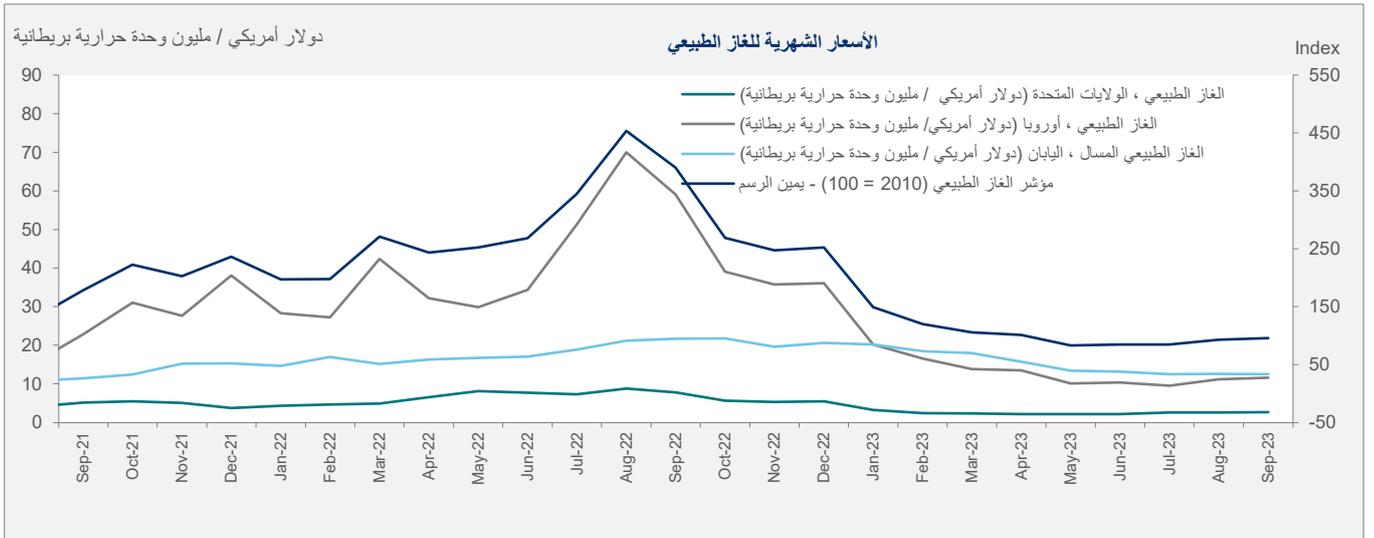
أكتوبر 2023

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق الغاز الطبيعي العالمية

التوترات الجيوسياسية ترفع أسعار الغاز بصورة مؤقتة..

ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي إلى أعلى مستوياتها المسجلة في ثمانية أشهر بعد أن أدت حالة عدم اليقين إلى إحداث صدمة هزت الأسواق بسبب الاضطرابات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط على خلفية الحرب على غزة. وأدى الصراع إلى إغلاق حقول غاز تمار في البحر المتوسط. كما ساهمت المخاوف من التدخل والتخريب بعد رصد تسرب في خط أنابيب الغاز في بحر البلطيق الذي ينقل الغاز بين فنلندا إلى إستونيا في تعزيز حالة عدم الاستقرار التي مرت بها أسواق الغاز الطبيعي. وشهدت أسعار العقود الآجلة للغاز الطبيعي الهولندية والتي بلغت 36.650 يورو لكل ميغاواط/ الساعة بتاريخ 6 أكتوبر 2023، قفزة بنسبة 36 في المائة لتصل إلى 49.9 يورو لكل ميغاواط / الساعة بحلول 23 أكتوبر 2023.

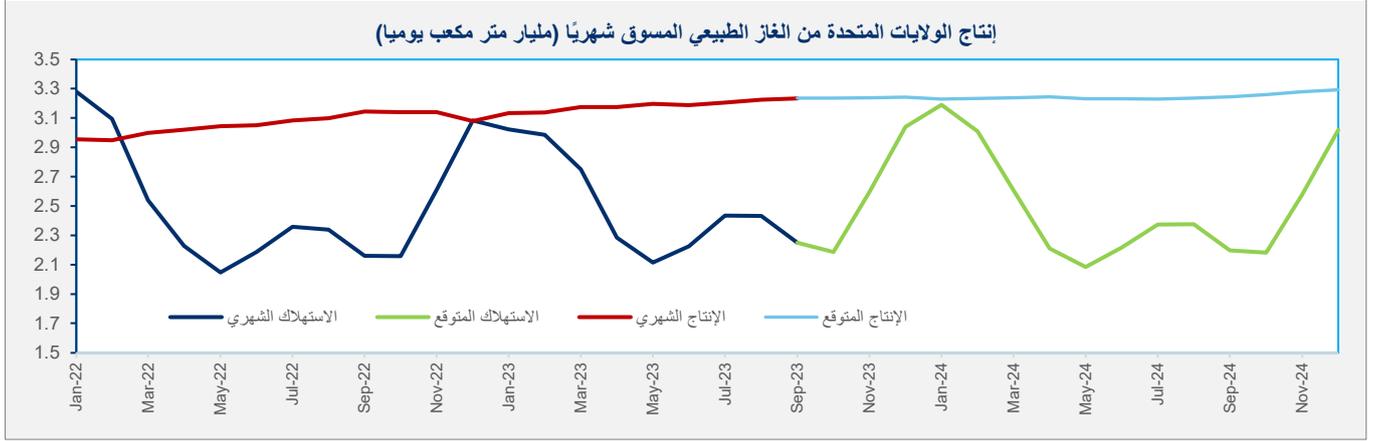
إلا أنه على الرغم من هذه الزيادة المفاجئة التي شهدتها أسعار الغاز الطبيعي مؤخراً نتيجة لحالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، اتخذت أسعار الغاز الطبيعي اتجاهًا هبوطيًا. وقبل بداية ظهور حالة عدم الاستقرار الأخيرة في الشرق الأوسط، كانت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا واقعة بالفعل تحت الضغوط مقارنة بأسعار الغاز الطبيعي الآسيوية والأمريكية التي شهدت ارتفاعاً خلال الربع الثاني من العام الحالي.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

ظلت أسعار الغاز الطبيعي تحت الضغط خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 مقارنة بالمكاسب الكبيرة التي شهدتها العام الماضي جراء الصراع الروسي الأوكراني الذي دفع الأسعار إلى مستويات قياسية. وانخفض مؤشر الغاز الطبيعي الشهري للبنك الدولي بنسبة 62.1 في المائة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، مما يؤكد ضعف المعنويات العالمية تجاه الغاز الطبيعي واستقرار أسعاره بعد عام مضطرب. كما كان للمخاوف المتعلقة بتباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي تأثيراً سلبياً على الطلب على الغاز الطبيعي، مما أدى بدوره إلى فرض ضغوط هبوطية على أسعار السلعة. وفي أحدث تقاريره الخاصة بأفاق نمو الاقتصاد العالمي، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بمقدار 10 نقاط أساس للعام 2024 إلى 2.9 في المائة مقارنة بتوقعاته السابقة في يوليو 2023. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن تتباطأ وتيرة نمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي من نسبة 2.5 في المائة سنوياً في الفترة الممتدة ما بين 2017 إلى 2021 إلى متوسط نمو معدل بنسبة 1.6 في المائة خلال الفترة ما بين عامي 2022-2026.

وفيما يتعلق بأداء الأسعار الشهرية، فإنه ووفقاً للبنك الدولي، انخفضت أسعار الغاز الطبيعي الأمريكي لشهر سبتمبر 2023 بنسبة 66.0 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 2.64 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وبالمثل، انخفضت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي لشهر سبتمبر 2023 بنسبة 80.5 في المائة على أساس سنوي بمتوسط شهري بلغ 11.55 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، في حين انخفض المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي المسال الياباني لشهر سبتمبر 2023 بنسبة 42.4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 12.50 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

في المقابل، سجلت أسعار الغاز الطبيعي وأسعار العقود الفورية للغاز الطبيعي المسال في أوروبا اتجاهها صعودياً، مسجلة نمواً خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2023 حتى قبل اندلاع الحرب على غزة. وتعزى تلك الزيادة في أسعار الغاز بصفة رئيسية إلى إضراب العمال في منشآت "جورجون" و"ويتستون" للغاز الطبيعي المسال التابعتين لشركة شيفرون في أستراليا. وعلى صعيد الطلب، يتوقع التقرير الأخير الصادر عن منتدى الدول المصدرة للغاز أن تحافظ أسعار الغاز الطبيعي على اتجاهها التصاعدي على مدار الأشهر القليلة المقبلة نتيجة للزيادة المتوقعة في الطلب على الغاز الطبيعي المسال في آسيا بالإضافة إلى الصراع الذي اندلع مؤخراً في الشرق الأوسط والذي يخشى أن يؤدي إلى تفاقم حالة عدم استقرار سوق الغاز الطبيعي.

وبالمقارنة، زاد استهلاك الغاز في الولايات المتحدة بنسبة 3 في المائة على أساس سنوي خلال شهر سبتمبر 2023 بدعم من تزايد استهلاك الغاز الطبيعي في القطاع السكني الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 1 في المائة على أساس سنوي. وبالمثل، سجل استهلاك الغاز في القطاعين التجاري وتوليد الطاقة في الولايات المتحدة نمواً خلال الشهر بنسبة 1.8 في المائة و6.3 في المائة، على التوالي.

وعلى جانب العرض، من المتوقع أن يشهد إنتاج الغاز الطبيعي العالمي نمواً هامشياً بنسبة 1.2 في المائة في العام 2023. ومن المتوقع أن يكون مصدر هذا النمو بصفة رئيسية كل من أمريكا الشمالية والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا، وذلك لأن إنتاج الغاز الأوروبي أخذ في التناقص حتى الآن طوال العام 2023. ووفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز، من المتوقع أن ينخفض إنتاج الغاز الطبيعي في أوروبا بنسبة 4.2 في المائة في العام 2023 ليصل إلى 222 مليار متر مكعب، بينما من المتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز الطبيعي في أمريكا الشمالية بنسبة 4.2 في المائة ليصل إلى 1281 مليار متر مكعب. من جهة أخرى، من المتوقع أن ينخفض إنتاج الغاز الطبيعي في رابطة الدول المستقلة بنسبة 3 في المائة ليصل إلى 794 مليار متر مكعب خلال العام.

وفي ظل تراجع الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا، انتعش الطلب على الغاز في آسيا مرة أخرى خلال التسعة أشهر الأولى من العام. وفي أغسطس 2023، ارتفع الطلب على الغاز الطبيعي في الصين بنسبة 11 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 33 مليار متر مكعب، مما يؤكد استمرار انتعاش النشاط الاقتصادي في الصين. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يقابل ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي في القطاعات الرئيسية للاقتصاد (السكني والصناعي) انخفاض إنتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي بنسبة 1 في

المائة على أساس سنوي خلال شهر أغسطس 2023. وفي هذا السياق، سجل استهلاك الغاز الطبيعي في الصين نمواً بنسبة 7.4 في المائة على أساس سنوي إلى 260 مليار متر مكعب خلال الثمانية أشهر الأولى من العام 2023. إلا أنه هناك بعض المخاوف من أن النمو القوي والمستمر الذي يشهده الطلب على الغاز الطبيعي في الصين قد يحيد عن مساره نتيجة لاعتدال درجات الحرارة في شهري أكتوبر ونوفمبر من العام الحالي. وبالمقارنة، نما الطلب على الغاز الطبيعي في الهند طوال الثمانية أشهر الأولى من العام. ووفقاً للمنتدى، ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في الهند بنسبة 6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 6.1 مليار متر مكعب في أغسطس 2023 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى قفزة استهلاك الغاز في قطاع توليد الطاقة بنمو بلغت نسبته 84 في المائة على أساس سنوي خلال الشهر. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، شهد استهلاك الغاز الطبيعي بصفة عامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نمواً بنسبة 2.5 في المائة أو ما يعادل نحو 12 مليار متر مكعب خلال الثمانية أشهر الأولى من العام 2023، بقيادة الصين التي كانت الدافع الرئيسي لزيادة الطلب في المنطقة.

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية - الغاز الطبيعي الأمريكي - الإمدادات والاستهلاك (مليارات قدم مكعب يومياً)				
توقعات-2024	توقعات-2023	2022	2021	
105.13	103.72	99.60	94.60	الإنتاج المسوق
88.38	89.17	88.46	83.96	استهلاك
13.15	11.62	10.59	9.76	صادرات الغاز الطبيعي المسال
3.23	2.61	6.42	3.91	أسعار هنري هب الفورية (دولار أمريكي / ألف قدم مكعب)

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

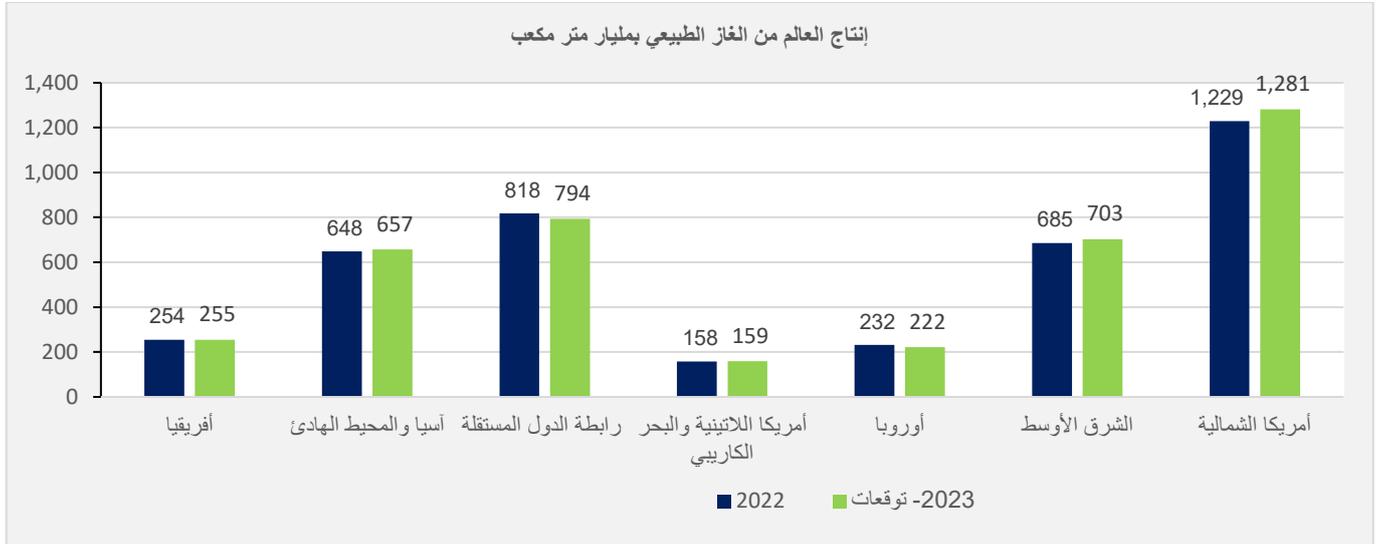
ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، سيطر الطلب العالمي على الغاز الطبيعي ضعيفاً خلال العام نتيجة لعدم توافر إمدادات غاز إضافية على خلفية انخفاض إمدادات الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا. وما زال هناك فارق يقدر بنحو 18 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال لتعويض الفجوة التي تزيد عن 35 مليار متر مكعب والتي خلفها انخفاض إمدادات خطوط الأنابيب الروسية. ومن المتوقع أن يشهد استهلاك الغاز الطبيعي في أمريكا الشمالية، أكبر سوق للغاز على مستوى العالم، انخفاضاً تدريجياً. وشهد الطلب على الغاز الطبيعي في هذه المنطقة نمواً بنسبة 12 في المائة في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2021، بدعم رئيسي من اتجاهات التحول من استخدام الفحم إلى الغاز في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وشهدت منطقة أمريكا الشمالية زيادة بنحو 5 في المائة أو ما يعادل 53 مليار متر مكعب في استهلاك الغاز خلال العام 2022 مقارنة بالمستويات المسجلة في العام 2021 بسبب ارتفاع استهلاك الغاز في قطاع توليد الطاقة وكذلك القطاعين السكني والتجاري.

وبالنسبة للعام 2023، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تتباطأ وتيرة نمو الطلب على الغاز الطبيعي في منطقة أمريكا الشمالية حيث يقابل انخفاض استهلاك الغاز في القطاعات الصناعية والتجارية والسكنية ارتفاع استهلاك الغاز في قطاع توليد الطاقة. كما أشارت الوكالة إلى انخفاض الطلب على الغاز في المنطقة بنسبة 0.5 في المائة في المتوسط سنوياً خلال الفترة الممتدة ما بين 2022 و2026. وبالمقارنة، شهد الطلب على الغاز الطبيعي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نمواً بنسبة 4 في المائة على أساس سنوي خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2021 حيث حافظت المنطقة على مكانتها في تحديد وتيرة نمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي على خلفية قوة النمو الاقتصادي للمنطقة وبدعم من سياسة الصين التي تتعهد بتحويل محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم إلى محطات توليد الطاقة باستخدام لغاز.

وفي أحدث تقاريرها بعنوان توقعات الطاقة على المدى القصير، توقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يرتفع استهلاك الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة في العام 2023 بنسبة 0.8 في المائة مقارنة بمستويات الاستهلاك في العام 2022 عند 89.17 مليار قدم مكعب يومياً (2.53 مليار متر مكعب يومياً) مما يعكس استقرار الاستهلاك المتوقع بصفة عامة في البلاد. كما تقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية وصول إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الولايات المتحدة إلى 103.72 مليار قدم مكعب يومياً (2.93 مليار متر مكعب يومياً) في العام 2023، أي بنمو تصل نسبته إلى 4.1 في المائة مقارنة بمستويات العام 2022. وعلى الصعيد

القطاعي، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تصل حصة الغاز الطبيعي الأمريكية من توليد الكهرباء إلى نسبة 42 في المائة في العام 2023 مقابل 39 في المائة في العام 2022 قبل أن تنخفض إلى نسبة 41 في المائة في العام 2024. وفيما يتعلق بأسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يصل متوسط سعر عقود هنري هاب الفورية للغاز الطبيعي إلى نحو 2.61 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2024 على خلفية زيادة الطلب المتوقع على صادرات الغاز الطبيعي المسال والتي يتوقع لها أن تصل إلى أعلى مستوياتها المسجلة على أساس سنوي في العام 2023. كما تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تزايد صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 20 في المائة في العام 2023 لتصل إلى 12.8 مليار قدم مكعب يومياً (0.362 مليار متر مكعب يومياً) نتيجة لارتفاع صادرات الغاز الطبيعي المسال وكذلك صادرات الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب إلى المكسيك. وتمكنت الولايات المتحدة من تصدير المزيد من الغاز الطبيعي المسال أكثر من أي دولة أخرى خلال الستة أشهر الأولى من العام 2023.

أما على مستوى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وقعت قطر مؤخراً عقداً للغاز الطبيعي المسال مدته 27 عاماً مع شركة إيني الإيطالية، وهو العقد الثالث من نوعه الذي توقعه قطر مع شركة أوروبية هذا الشهر. ووفقاً لتقارير صادرة عن وكالة بلومبرج، ينص العقد على تسليم نحو 1.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال سنوياً إلى الوحدة العائمة لتخزين الغاز الطبيعي في ميناء بيومبينو الإيطالي. وقد سبقت هذه الصفقة توقيع قطر لصفقات مماثلة مع شركة توتال انرجيز وشركة شل في أكتوبر 2023. وفي ظل مساعي الدول الأوروبية لملء منشآت تخزين الغاز الخاصة بها استعداداً لفصل الشتاء الثاني بدون إمدادات خط الأنابيب الروسي للغاز الطبيعي، أصبحت قطر واحدة من الدول القليلة، إلى جانب أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، القادرة على توصيل الغاز الطبيعي المسال اللازم إلى الدول الأوروبية.



المصدر: وكالة الطاقة الدولية، البنك الدولي وبحث كامكو إنفست

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويتية") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقييد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد-البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبيعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

KAMCO INVEST

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست